الأمم المتحدة

A/59/761–S/2005/215

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البنود ٣٦ و ٣٧ و ٦٢ و ١٤٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الستون

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طي هذا البيان الصحفي الصادر عن الدورة الرابعة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعقودة في الرياض في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وسأكون ممتنا لو عملتم على إصدار هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٦ و ٣٧ و ٦٢ و ١٤٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) توفيق أحمد **المنصور**
السفير
الممثل الدائم

040405 040405 05-29115 (A)
0529115

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

البيان الصحفي للدورة الرابعة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

٣ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥م
الرياض

عقد المجلس الوزاري دورته الرابعة والتسعين، يوم الأحد ٣ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥م، في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، برئاسة معالي الشيخ/ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في مملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، ومشاركة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويرفع المجلس الوزاري إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، أصدق مشاعر التهنئة بمناسبة الانتخابات البلدية، وما تعنيه من تعزيز وترسيخ لعملية التطوير والتحديث، سائلا المولى عز وجل أن يديم على جلالته الصحة والعافية، وأن يمده بعونه وتوفيقه، وأن يحقق للشعب السعودي الشقيق ما يتطلع إليه من تقدم ونمو ورخاء في ظل قيادته الحكيمة، ومواصلة الإسهام في المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأعرب المجلس الوزاري عن استنكاره الشديد للانفجار الآثم الذي وقع في العاصمة اللبنانية بيروت يوم الاثنين الموافق ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥م، وأدى إلى استشهاد رئيس وزراء لبنان السابق السيد/رفيق الحريري وعدد من مرافقيه، وإصابة آخرين، مقدما تعازيه ومواساته لأسرة الفقيد ولأسر الضحايا الآخرين والشعب اللبناني الشقيق، مؤكدا رفض دول المجلس التام لمثل هذه الأعمال الإرهابية التي تستهدف حياة الأبرياء وإشاعة الفوضى والدمار. كما دعا الإخوة اللبنانيين إلى تجاوز الأزمة والمحافظة على وحدة واستقرار لبنان وتغليب جانب الحوار بين مختلف القوى السياسية والابتعاد عن كل ما من شأنه بث الفرقة والانقسام، وللتحقيق بالسرعة والشفافية في اغتيال الشهيد الرئيس رفيق الحريري.

وأشاد المجلس الوزاري بقرار الحكومة السورية بالانسحاب الكامل من لبنان.

ورحب المجلس باستضافة المملكة العربية السعودية للقمة الثالثة لزعماء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، كما رحب المجلس الوزاري بمبادرة دولة قطر استضافة مركز

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، وتبني ودعم مشروع القرار الذي سيعرض على الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

واستعرض المجلس الوزاري ما تحقق في مسيرة التعاون المشترك، منذ الدورة الماضية، في عدد من المجالات، وتطورات القضايا السياسية والأمنية الإقليمية والدولية.

وفي مجال الشؤون الاقتصادية، أطلع المجلس الوزاري على تقارير ومحاضر عدد من اللجان الاقتصادية، واستعرض ما تضمنه محضر الاجتماع الثامن للجنة الوزارية للنقل والمواصلات بشأن التعاون في مجالات النقل بين دول المجلس وسير مشروع دراسة الجدوى الاقتصادية لشبكة سكة الحديد. واستعرض المجلس الوزاري نتائج زيارة معالي الأمين العام لمجلس التعاون للجمهورية اليمنية خلال الفترة ٧ – ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥م، ولقائه مع كبار المسؤولين فيها، ومباحثاته مع معالي وزير الخارجية في الجمهورية اليمنية، وأكد على أهمية استمرار وتعزيز التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي، رحب المجلس بعقد الاجتماع الوزاري المشترك الخامس عشر بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي في مملكة البحرين في الخامس من شهر نيسان/أبريل القادم.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، أطلع المجلس الوزاري على نتائج اجتماعات اللجان الوزارية المختصة في مجالات الشؤون الثقافية، والتعليم، وشؤون البلديات، والهيئات والجمعيات الكشفية. كما ناقش المجلس ما توصل إليه أصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولون عن الثقافة في دول المجلس من قرارات بشأن مركز التراث الشعبي، واتخذ القرار اللازم حيال ذلك. كما أطلع على قرارات مجلس وزراء الصحة، التي كان من أهمها اعتماد وثيقة تطوير النظم الصحية بدول المجلس، وتنفيذ برامج الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية، وتفعيل الاستراتيجية العالمية للنظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، وإنشاء المجلس الخليجي للاختصاصات التمريضية، وأكد على أهمية ذلك في تعزيز التعاون المشترك في المجال الصحي.

وفي المجال العسكري، أطلع المجلس الوزاري على سير التعاون العسكري، خاصة ما يتعلق باستكمال التنظيمات الخاصة باتفاقية الدفاع المشترك، وسير العمل في المشاريع العسكرية المشتركة، وبقية مجالات التعاون العسكري الأخرى.

وعبر المجلس عن ارتياحه لما تم من إجراءات ودراسات، وأكد على أهمية استكمال بقية الجوانب المتعلقة بمجالات التعاون العسكري في ضوء القرارات الصادرة بشأنها.

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني، استعرض المجلس الوزاري المستجدات الأمنية إقليميا ودوليا، وخاصة ما يواجهه العالم من تنامي ظاهرة الإرهاب، والعمليات الإرهابية. وإذ يؤكد المجلس على أهمية التصدي لهذه المشكلة التي باتت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وانطلاقا من مواقف دول المجلس الثابتة في هذا الشأن، يجدد المجلس استنكاره لما تقوم به العناصر الضالة من أعمال إرهابية في عدد من دول المجلس، ويؤكد تأييده لكافة الإجراءات التي تتخذها الأجهزة الأمنية في الدولتين، لمواجهة هذه الأعمال الشريرة.

وفي هذا السياق عبر المجلس عن تقديره لمبادرة المملكة العربية السعودية في الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، الذي عقد في الرياض، خلال الفترة ما بين ٥ – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأكد المجلس ترحيبه ودعمه لبيان الرياض والتوصيات الصادرة عنه، والتي من أبرزها مقترح صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز حول إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، الذي لا شك أنه سيسهم بشكل حيوي وفاعل في دعم الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب.

وجدد المجلس الوزاري دعمه المطلق وتضامنه مع المملكة العربية السعودية في جهودها وكافة الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على الأمن والاستقرار والقضاء على الفئة الضالة التي تتخذ من الأعمال الإجرامية الإرهابية منهجا مرفوضا من كافة الشرائع الدينية والقيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية، مؤكدا أن الدين الإسلامي الحنيف يقوم على أساس العدل والرحمة والتسامح ويُحرم ويُجرم القيام بأي عمل يؤدي إلى الاعتداء على الأبرياء وإيذائهم، فالإسلام صان النفس البريئة وحرم قتلها وتهديدها وتعذيبها.

واستعرض المجلس الوزاري مسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، وأبدى ارتياحه للإجراءات والخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء في مجال التنسيق والتعاون الأمني، وخاصة ما يتعلق منها بمكافحة الإرهاب.

ونظر المجلس الوزاري في موضوع استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكد مجددا على مواقفه الثابتة، المتمثلة فيما يلي:

- دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

- التعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أية نتائج إيجابية من شأنها التوصل إلى حل لقضية الجزر الثلاث، وبما يُسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

- الرفض المُطلق لإعلان الحكومة الإيرانية مؤخرا عزمها على إقامة نصب تذكاري في جزيرة أبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تحتلها إيران، واعتبار ذلك محاولة لتغيير معالم الجزيرة، وعملا استفزازيا لا يُساعد على حل النزاع القائم بالطرق السلمية.

- استذكر المجلس الوزاري قرارات المجلس الأعلى التي أكدت على الاستمرار بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

- دعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

واستعرض المجلس الوزاري مجمل تطورات الأوضاع في العراق، وبعد تقييم شامل، أكد المجلس على ما يلي:

- الترحيب بنجاح العملية الانتخابية في العراق الشقيق، التي تُعتبر خطوة هامة في مسيرته السياسية نحو استعادته لكامل سيادته واستقلاله.

- الأمل في أن تُسهم هذه الخطوة في توظيف نتائج الانتخابات العراقية لتحقيق المُصالحة الوطنية، وتكريس وحدة الشعب العراقي بكافة فئاته وأطيافه، للمشاركة في العملية السياسية لبناء مستقبل العراق وتحقيق ازدهاره.

- التأكيد على أهمية مشاركة كافة الأطياف السياسية في العملية السياسية وصياغة مستقبل العراق في الفترة المقبلة.

- التأكيد مُجددا على رفض دول المجلس لكل ما من شأنه تجزئة العراق، وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودعوة كافة الأطراف للالتزام بهذا النهج.

- الإدانة مُجدداً لكافة التفجيرات والأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمؤسسات الإنسانية والدينية وخطف الأبرياء والتنكيل بهم، والتعبير عن التعازي والمواساة لأسر وعائلات ضحايا هذه الجرائم وتضامنه مع دولها.

- أدان المجلس الوزاري الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي اقترفها النظام العراقي السابق أثناء احتلاله لدولة الكويت، وعبر مجددا عن صادق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم، وتقديره لجهود لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية الفرعية للبحث عن الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً، مطالباً جميع الأطراف بمواصلة عملها معاً لوضع حد للمسائل المعلقة المتصلة بهذه القضية الإنسانية، وأكد على أهمية إعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني.

- حث الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة العراقية، على بذل كافة الجهود لإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني لدولة الكويت، التي استولى عليها النظام العراقي السابق خلال فترة احتلاله لدولة الكويت.

واستعرض المجلس الوزاري تطورات القضية الفلسطينية، ومستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط، وأكد على ما يلي:

- التهنئة والترحيب لفخامة الرئيس محمود عباس بتولي رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، والتمني للحكومة الفلسطينية الجديدة التوفيق في استمرار التكاتف والتعاون في مواجهة التحديات، وبما يحقق للشعب الفلسطيني الشقيق تطلعاته لإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

- الإشادة بما أبدته القيادة الفلسطينية والقوى المؤثرة على الساحة الفلسطينية من حكمة وشعور بالمسؤولية في التعامل الإيجابي مع التطورات والأحداث التي من شأنها تهدئة الأمور، واستثمار الفرص والظروف الملائمة المتاحة لاستئناف المفاوضات وإحياء عملية السلام، لخدمة قضيتهم العادلة، وبما يحقق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في نيل جميع حقوقه المشروعة.

- الترحيب بنتائج قمة شرم الشيخ، التي عُقدت بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥م، والتي أكدت على التزام الطرفين بوقف تبادل إطلاق النار، وعبر عن أمله أن تسهم في إعادة العملية السلمية إلى مسارها الصحيح في أسرع وقت ممكن، ووفقاً للأمس والمتطلبات التي تضمنتها خارطة الطريق، والمبادرة العربية، وقرارات الشرعية الدولية.

- التأكيد على أن تحقيق السلام العادل والشامل يتطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي المحتلة في فلسطين ومن مرتفعات الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧م، ومن مزارع شَبعا في جنوب لبنان.

- التعبير عن التقدير للرئيس جورج دبليو بوش في مواصلة جهود الإدارة الأمريكية الرامية إلى تهيئة الأجواء الملائمة، وتوفير الدعم اللازم لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واستغلال الأجواء الإيجابية في الشرق الأوسط للدفع في اتجاه تحقيق السلام العادل والشامل لكافة الأطراف. وفي هذا السياق عبر المجلس الوزاري عن التهنئة للسيدة كوندااليزا رايس بتوليها منصب وزيرة الخارجية الأمريكية، وحثها على مواصلة الجهود الفاعلة في هذا الخصوص.

- الترحيب بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية، الذي عقد في الأول من شهر آذار/مارس ٢٠٠٥م، والتعبير عن التقدير للجهود الكبيرة التي يبذلها فخامة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير لإحياء عملية السلام، ودعا المجلس اللجنة الرباعية إلى مواصلة الجهود لمتابعة تنفيذ خارطة الطريق.

- مُطالبة المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الخليج، والضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتبار ذلك أساساً لأية ترتيبات أمنية مستقبلاً.

واستعرض المجلس الوزاري تطورات الأوضاع في السودان، وعبَّر عن ترحيبه بتوقيع اتفاق السلام النهائي في نيروبي بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، باعتبار ذلك حدثاً تاريخياً هاماً، من شأنه إنهاء فترة عصيبة من تاريخ السودان، والإسهام في التوصل إلى اتفاق سلام مماثل بشأن إقليم دارفور، وبما يعود على السودان الشقيق بالأمن والاستقرار والرخاء.

ورحب المجلس الوزاري بتعيين سعادة السيد/محمد على فضل التعيمي، من مملكة البحرين، أميناً عاماً مساعداً للشؤون الأمنية، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من الأول من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م، متمنياً لسعادته دوام التوفيق والنجاح في مهامه.

صدر في الرياض
يوم الأحد ٣ صفر ١٤٢٦هـ
الموافق ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥م